المبحث الثاني

الواو بعد همزة الاستفهام

يقول ابن هشام في معرض الحديث عن خصائص همزة الاستفهام : «الثاني : أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بفاء أو بثم ، قُدمت على العاطف ، تنبيهًا على أصالتها في التصدير ، نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا ﴾ ـ ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ ـ ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ ، وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ ـ ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ـ ﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ ـ ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ ـ ﴿ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ ﴾ ـ ﴿ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ . هذا مذهب سيبويه والجمهور . وخالفهم جماعة ، أولهم الزمخشري ، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون : التقدير في : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ ـ ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ ـ ﴿ أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ ﴾ ـ ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾ : (أمكثوا فلم يسيروا) ـ (أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا) ـ (أتؤمنون في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم) ـ (أنحن مخلدون فما نحن بميتين) .

ويضعف قولهم ما فيه من التكلف ، وأنه غير مطرد في جميع المواضع . أما الأول فلدعوى حذف الجملة ، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال : إنه أسهل منه ، لأن المتجوَّز فيه على قولهم أقل لفظًا ، مع أن في هذا التجوز تنبيهًا على أصالة شيء في شيء ، أي أصالة الهمزة في التصدر . وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ . وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة» [1] .

---

(١) المغني ١/١٤ ، ١٥ .

وقد حرصت على نقل هذا النص بطوله ، لأنه يلخص وجهتي النظر السائدتين ، وينتصر لرأي سيبويه معللاً لضعف رأي الزمخشري . ويلاحظ من النص أن سيبويه والجمهور بنوا فكرتهم في القول بتقديم الهمزة من تأخير ، على أساس أخواتها من أدوات الاستفهام ، التي تتقدم عليها حروف العطف ، فعللوا تقدم الهمزة بأنها أم الباب ، وتقديمها دليل أصالة الاستفهام في التصدر ، وهو من جانب آخر نفي لما يتوجه عليه من الفصل بين المتعاطفين بما يدل على الاستقلال ، وينافي تبعية المعطوف للمعطوف عليه ، إذ الهمزة على هذا الرأي جزء من المعطوف وليست مستقلة عنه ، ولا يتوجه عليه القول بعطف الإنشاء على الخبر ، لأن سيبويه أجاز أن تقول : « جاءني زيد ومَنْ عمرو؟»[1] ، وهي علل نحوية تفسر الظواهر الأسلوبية ولا تستجلى أسرار البلاغة فيها . أما الزمخشري فإنه يستمد رأيه من أسرار النظم القرآني ويوجهه الحس البلاغي ، حيث تحكمه دواعي المقام ، ولا تقيده نظريات النحاة ، ومن ثَمَّ فلا مانع لديه أن يقول برأي في موضع ويقول بغيره في موضع آخر ، إذا كان أقدر على استكناه بلاغة الأسلوب ، وليس هذا تناقضًا ، أو رجوعًا عن رأي ، وإنما هو خضوع لمتطلبات المقام . وقد أشار إلى ذلك السعد رحمه الله ، حيث يقول : « قد اختلفت كلمتهم في الواو والفاء وثم ، الواقعة بعد همزة الاستفهام ، فقيل عطف على مذكور قبلها لا مقدر بعدها ، بدليل أنه لا يقع ذلك قط في أول الكلام ، وقيل بالعكس ، لأن للاستفهام صدر الكلام ، والمصنف يحملها في بعض المواضع على هذا ، وفي البعض على ذاك بحسب مقتضى المقام ومساق الكلام »[2].

وما أريد لفت الأنظار إليه هو أن الزمخشري ليس أول من قال بتقدير معطوف محذوف قبل الواو ، فإن هذا التقدير يفهم من كلام المبرد في المقتضب : « وذلك قوله : إذا قال القائل : رأيت زيدًا عند عمرو أو هو ممن

---

(١) انظر المغني ٢/٩٩ .

(٢) حاشية السعد ٢/٤٠٨ .

يجالسه ؟ استفهمت على حد ما كنت تعطف ، كأن قائلاً قال : وهو ممن يجالسه ، فقال : أو هذا كذا» [1] .

وهذا هو ما فسر به الإسكافي الفرق بين ما ورد في القرآن بالواو والفاء وما ورد بغيرهما من أمثلة الاستفهام ، وهو سابق للزمخشري . يقول الإسكافي : «قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ (الأنعام:٦) ، وقال في سورة الشعراء ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ (الشعراء:٧) . للسائل أن يسأل فيقول : ما بال الألف في الآية الأولى دخلت على (لم) ، وفي الثانية دخلت على (ولم) ، فكان بين الألف ولم واو عطف ، ولم يكن في هذه السورة ما يفصل بين ألم وأولم ، وهل صلح ما في الشعراء مكان ما في سورة الأنعام أم لا ؟ الجواب أن يقال إن الألف تدخل على واو العطف في الاستخبار ، والإنكار ، والتقريع ، على تقدير أن تكون الجملة التي فيها معطوفة على كلام قبلها يقتضيها ، وذلك كقولك للقائل : يقول هل رأيت زيداً ثمة أو زيد مما يكون ثمة ؟ ، تصوره بصورة من ثبت ذلك عنده أو قاله ، فاستفهمته ، وعطفت على ما توهمت أنه في علمه أو وهمه . وكل موضع فيه بعد ألف الإنكار واو ففيه تبكيت على ما يسهل الطريق إلى ما بعد الواو ، فالاعتبار لكثرة أمثاله كقوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ ، كأن قائلاً قال : كذبوا الرسل وغفلوا عن الفكر والتدبر ، فقال : فعلوا ذلك ولم ينظروا إلى المشاهدات التي تنبه الفكر فيها من الغفلة، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ۝ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ ﴾ (الملك:١٨،١٩) ، كأنه قال : كذبوا ولم ينظروا إلى ما يردع عن الغفلة من الفكر في المشاهدات ، وكذلك قوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ ﴾ (النحل:٤٨) ، لأن ذلك

---

(١) المقتضب ٣/٣٠٧ .

مشاهد ، وكل ما فيه واو مثل ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾ فهو تنبيه على ما تقدمه في التقدير أمثال له منبهة لكثرتها ، فالتبكيت فيه أعظم ، فهذا كله في المشاهد وما في حكمه ، وما ليس فيه واو مثل ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾ ، فهو ما لم يقدر قبله ما يعطف عليه ما بعده ، لأنه من باب ما لا يكثر مثله ، وذلك مما يؤدي إلى علمه الاستدلالات »[1].

أما قول ابن هشام إن التقدير لا يمكن في جميع الأساليب كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ ﴾ (الرعد:٣٣) ، فهذا حق ، وهو السبب الذي من أجله لم يتكلف الزمخشري التقدير في كل المواضع ، وكما أن التقدير لا يصلح في كل المواضع ، فكذلك القول بالعطف على الجملة السابقة لا يصلح أيضًا في كل موضع ، وخاصة في المواضع التي يجيء فيها الإنكار جوابًا وردًّا لكلام سابق كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ ﴾ (فاطر:٣٧) فهو رد لدعاء الكفار ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ (فاطر:٣٧) ، فهل يعقل أن يعطف هذا الجواب على قولهم، وهو رد عليه وإبطال له ؟ وقد رد العيني على هذا الادعاء ، وعلى القول بأن التقدير فيه تكلف ما لا داعي له ، وذلك في قول الرسول عليه السلام «أو مخرجي هم؟» جوابًا لقول ورقة بن نوفل «ليتني أكون حيًّا إذ يخرجك قومك» . يقول العيني «قال ابن مالك : الأصل في أمثال هذا تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام ، نحو ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ و﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ و﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ والأصل أن يُجاء بالهمزة بعد العاطف كهذا المثال ، وكان ينبغي أن يقال «وأمخرجي؟» ، فالواو للعطف على ما قبلها من الجمل ، والهمزة للاستفهام لأن أداة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل ، والعاطف لا يتقدم عليه جزء ما عطف عليه ، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف

---

(١) درة التنزيل ١٠٨ ، ١٠٩ .

تنبيهًا على أنها أصل أدوات الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة فأرادوا التنبيه عليه ، وكانت الهمزة بذلك أولى لأصالتها . وقد غفل الزمخشري عن هذا المعنى فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة ، معطوفًا عليها بالعاطف ما بعده ، قلت : لم يغفل الزمخشري عن ذلك وإنما ادعى هذه الدعوى لدقة نظر فيه ، وذلك لأن قوله (أو مخرجي هم؟) جواب ورد على قوله (إذ يخرجك) على سبيل الاستبعاد والتعجب ، فكيف يجوز أن يقدر فيه تقديم حرف العطف على الهمزة ، لأن هذه إنشائية وتلك خبرية ، فلأجل ذلك قدمت الهمزة ، على أن أصلها (أمخرجي هم؟) بدون حرف العطف ، ولكنه لما أريد مزيد استبعاد وتعجب جيء بحرف العطف على مقـدر تقديره : (أمعاديّ هم ومخرجيّ هم؟) ؛ وأما إنكار الحذف في مثل هذه المواضع فمستبعد ، لأن مثل هذه الحذوف من حلية البلاغة لاسيما حيث الأمارة قائمة عليها ، والدليل عليها هنا وجود العاطف ، ولا يجوز العطف على المذكور ، فيجب أن يقدر بعد الهمزة ما يوافق المعطوف تقريرًا للاستبعاد» [1].

ولا يعني أنني أوافق العيني على عدم صحة عطف الإنشاء على الخبر ، كما أن هذا ليس متوجهًا على سيبويه الذي لا يمنعه ، وإن كنت أرى في دفاعه عن رأي الزمخشري عين الصواب ، ثم إن الزمخشري حين أجاز أن تتوسط الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه في بعض المواضع من الذكر الحكيم ، لم يكن راجعًا إلى رأي سيبويه والجمهور ، كما قال أبو حيان : «وقد رجع الزمخشري عن اختياره إلى رأي الجماعة»[2]، لأنه على مذهبهم تكون الهمزة مقدمة من تأخير ، فهي جزء من المعطوف ، وليس هذا ما قال به الزمخشري ، وإنما رأى أن الهمزة قد تتوسط بين المتعاطفين لكي يتوجه الإنكار إلى الجمع ، لا إلى المعطوف وحده ، فهو رأي ينفرد به ، ولا يتابع فيه الجماعة . وهذا ما نبه إليه

---

(١) عمدة القاري ٥٩/١ .

(٢) البحر المحيط ٣٢٣/١ .

الجونفوري في «الفرائد»، حيث قال : «وجار الله العلامة تراه في الكشاف يقتصر في بعض الآيات على التقدير بعد الهمزة، كما في ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ ﴾ الآية ، وفي بعضها على القول الثاني ، قال في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ ﴾ (آل عمران:١٤٤) : إن الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة قبلها على معنى التسبب ، والهمزة لإنكار أن يجعلوا خلو الرسل قبله سببًا لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه ، بموت أو قتل، مع علمهم أن خلو الرسل قبله ، وبقاء دينهم متمسكًا به ، يجب أن يجعل سببًا للتمسك بدين محمد ﷺ ، لا للانقلاب عنه ، وفي قوله تعالى : ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ (الصافات:١٦، ١٧) فيمن قرأ بفتح الواو : إن ﴿ ءَابَآءَنَا ﴾ عطف على الضمير في ﴿ مَّبْعُوثُونَ ﴾ ، واكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام»[1] ، ثم يقول : «هذا ومذهب سيبويه والجمهور : أن الهمزة في الحقيقة داخلة على الجملة المعطوفة ، لكنها لأصالتها في التقدير قدمت على العاطف ، وأخواتها يتأخرن كما هو قياس أجزاء الجملة المعطوفة ، وحَمْلُ ما ذكره العلامة في نحو ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ﴾ على هذا المذهب لعله وهم»[2] .

على أن الجمع بين الواو والفاء ، وجعل الحديث عنهما مع الهمزة واحدًا فيه تجاهل للفرق بين الجمع والترتيب ، الذي هو مدار الفصل بينهما ، فالإنكار مع الفاء موجه إلى ترتب المعطوف على المعطوف عليه ، أو تسببه عنه ، وهو مع الواو موجه إلى الجمع ، ومعنى ذلك أن المواطن مختلفة ، وهذا هو الذي كان يلحظه الزمخشري فيلجأ إلى التقدير ليحقق معنى الحرف إذا لم يكن ثمة مجال إلى تحقق معناه بالعطف على ما قبله ، وهذا واضح في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ۝٩٧ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (الأعراف:٩٧،٩٨) . يقول

(١،٢) الفرائد في شرح الفوائد ص ١٤٤ .

جار الله : «والفاء والواو في ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ و﴿ أَوَأَمِنَ ﴾ حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار ، فإن قلت : ما المعطوف عليه ؟ ولم عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو ؟ قلت : المعطوف عليه قوله ﴿ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً ﴾ وقوله ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ إلى ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ ، وقع اعتراضًا بين المعطوف والمعطوف عليه وإنما عطف بالفاء ، لأن المعنى : فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة ، أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا ، وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضحى» [1].

وأوضحه السعد بقوله : «ولم يلزم بطلان صدارة الهمزة إذ لم يتقدمها شيء من الكلام ، الذي دخلت هي عليه ، وتعلق معناه بمضمونه ، غاية الأمر أنها توسطت بين الكلامين المتعاطفين ، لإفادة إنكار جمع الثاني مع الأول ، أو وقوعه بعده متراخيًا أو غير متراخ» [2].

ويترتب على ذلك أن الهمزة قد تتوسط بين المتعاطفين ، لإنكار المعطوف خاصة في الفاء ، فيكون ما قبله ليس محل إنكار ، والمنكر هو ما بعد الفاء ، باعتبار ترتبه على ما يجب أن لا يترتب عليه إظهارًا للتعكيس ، وقلب الأمور ، بخلاف الواو التي لابد أن يراعى فيها معنى الجمع ، فيتوجه الإنكار إلى المعطوف عليه أيضًا قصدًا أو تبعًا ، ولذا أجاز الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ (البقرة:٨٧) أن يكون معطوفًا على قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ﴾ ، فقال : «فوسط بين الفاء وما تعلقت به همزة التوبيخ والتعجيب من شأنهم» [3]. وقال الفارسي في الكشف : «وعلى هذا ، الفاء عاطفة الفعلية الشرطية على الفعلية قبلها ، أعني ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا ﴾ ، وفيها معنى السببية على معنى التعكيس ، وأدخل همزة الإنكار على المعطوف وحده لأنه المنكر» [4] ،

---

(١) الكشاف ٢/٩٨ .
(٢) حاشية السعد ٢/٤٠٨ .
(٣) الكشاف ١/٢٩٤ .
(٤) الكشف ١/٢٧٢ .

على حين رفض الزمخشري عطف قوله تعالى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ (البقرة:١٠٠) على قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (البقرة:٩٩) ، فقال : « ﴿ أَوَكُلَّمَا ﴾ ، الواو للعطف على محذوف معناه : أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا»[١] ، لأن الإنكار متوجه إلى نبذهم للعهود ، لا إلى إنزال البينات . يقول عبد الحكيم في حاشيته على البيضاوي : « والواو للعطف على محذوف بقرينة قوله ﴿ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ عطف الفعلية على الفعلية ، لأن ﴿ كُلَّمَا ﴾ ظرف ﴿ نَّبَذَهُۥ ﴾ ، ولا مجال للوجه الآخر ، وهو العطف على الكلام السابق ، وتوسيط الهمزة لغرض يتعلق بالمعطوف خاصة ، كما ذكره في قوله ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ ﴾ أنه عطف على ﴿ ءَاتَيْنَا ﴾ ، إذ لا يجوز عطفه على ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ ﴾ لوجوب تلقي القسم باللام ، أو النفي مع قد في الماضي ، ولا على ﴿ وَمَا يَكْفُرُ ﴾ لهذا ، ولا على ﴿ يَكْفُرُ ﴾ لعدم صحة المعنى»[٢].

أما الطبري فقد لجأ إلى عطف الآية على قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ ، وبينها وبين هذه الآية فاصل طويل ، وإن لم يمنع ذلك من صحة الرأي ، وكأن الزمخشري رأى التقدير أيسر من هذا الفصل . يقول الطبري : « والصواب في ذلك عندي من القول أنها واو عطف أدخلت عليها ألف الاستفهام ، كأنه قال جل ثناؤه : (وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ما آتيناكم بقوة واسمعوا قالوا سمعنا وعصينا وكلما عاهدوا عهدًا نبذه فريق منهم) ، ثم أدخل ألف الاستفهام على (وكلما) فقال : قالوا سمعنا وعصينا ، أو كلما عاهدوا عهدًا نبذه فريق منهم . وقد بيَّنا فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له ، فأغنى ذلك عن

---

(١) الكشاف ١/٣٠٠ .

(٢) حاشية عبد الحكيم على البيضاوي ورقة ٣٦٦ .

إعادة البيان على فساد قول من زعم أن الواو والفاء من قوله ﴿ أَوَكُلَّمَا ﴾ و﴿ أَفَكُلَّمَا ﴾ زائدتان لا معنى لهما)[1].

المبالغة في إنكار المعطوف :

قد تتوسط الهمزة بين المتعاطفين ، فتدخل على المعطوف ، لا لأنه المقصود وحده بالإنكار ، ولكن لأنه الأبلغ في الاستبعاد ، والأدخل في الإحالة ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا يَقُولُونَ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٤٧ أَوَآبَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ (الواقعة:٤٧،٤٨) .

وهذا أحد المواضع التي صرح الزمخشري بأن الهمزة داخلة فيه على حرف العطف[2] دون تقدير فعل محذوف ، وذلك لأن الإنكار موجه إلى المتعاطفين معًا ، ودخلت الهمزة على المعطوف ، للإيحاء بأنه أشد استبعادًا في نظر المشركين ، وأشعر حرف العطف بالترقي في الإنكار . يقول البيضاوي : «كررت الهمزة للدلالة على إنكار البعث مطلقا ، وخصوصًا في هذا الوقت ، كما دخلت العاطفة في قوله ﴿ أَوَآبَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ للدلالة على أن ذلك أشد إنكارًا في حقهم لتقادم زمانهم»[3].

وكقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۝٦٦ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴾ (مريم:٦٦،٦٧) .

فالإنكار متوجه إلى الجمع بين المتعاطفين ، لأن كليهما منكر ، ولكن دخول الهمزة على المعطوف أوحى بأن القصد بالإنكار إليه أصالة ، لأن قولهم هذا ناشئ عن عدم ذكرهم لمنشئهم الأول ، سواء كان ذلك جهلاً منهم أو تجاهلاً ، فلو أنهم ذكروا نشأتهم الأولى لعلموا أن إعادتهم أهون عليه ، وهذا ما ينطق به كلام صاحب الكشاف : «الواو عطفت (لا يذكر) على

---

(١) جامع البيان ٢/٤٠٠ .
(٢) الكشاف ٤/٥٥ .
(٣) أنوار التنزيل ٢/٤٤٨ الحلبي .

(يقول) ، ووسطت همزة الإنكار بين المعطوف عليه وحرف العطف ، يعني : أيقول ذاك ولا يتذكر حال النشأة الأولى حتى لا ينكر الأخرى»[1] .

وقال البيضاوي : «﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ عطف على ﴿ يَقُولُ ﴾ ، وتوسيط همزة الإنكار بينه وبين العاطف ، مع أن الأصل أن تتقدمهما للدلالة على أن المنكر بالذات هو المعطوف ، وأن المعطوف عليه إنما نشأ منه»[2].

وهذا الكلام واضح في أن الغرض من العطف إنكار الجمع ، وتوسيط الهمزة للدلالة على أن القصد بالأصالة إلى إنكار المعطوف ، ولكن البعض كما ذكر الشهاب[3] حسب ذلك مذهبًا جديدًا سار عليه الزمخشري وتابعه البيضاوي ، مما اضطرهم أن يلجأوا إلى تقدير (يقول) بعد الهمزة خروجًا من الإشكال ، لأنه ليس هناك مذهب ثالث يقول بتأخير الهمزة من تقديم ، وكل هذا تكلف لم يقصد إليه الزمخشري أو البيضاوي وإنما أرادا إبراز معنى الجمع الذي توجه إليه الإنكار ، وأبانا عن السر في عدم دخول الهمزة على المعطوف عليه .

وقد تكلف أبو السعود تقدير فعل بعد الهمزة ، وقدر نفس الفعل المذكور ليتحاشى القول بتأخير الهمزة ، ولا داعي لتقدير ما هو مذكور . يقول أبو السعود : «والهمزة للإنكار التوبيخي ، والواو لعطف الجملة المنفية على مقدر يدل عليه يقول ، أي : أيقول ذلك ولا يذكر؟»[4] .

ومما توجه فيه الإنكار إلى الجمع ، ودخلت الهمزة فيه على المعطوف ، لبيان أبلغية الإنكار فيه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ۚ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ ﴿١٦﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ (الزخرف:١٥-١٨) ، فقد توجه الإنكار إلى الجمع سواء كان عطف «ينشأ» على «جعلوا» أو على

---

(١) الكشاف ٥١٨/٢ .
(٢) أنوار التنزيل ٣٩/٢ الحلبي.
(٣) راجع الشهاب ١٧٣/٦ .
(٤) إرشاد العقل السليم ٢٧٤/٥ ، ٢٧٥ .

«اتخذ» ، ومعنى الجمع على الأول إنكار أن يُجعل لله جزء من عباده ، وأن يكون هذا الجزء أدنى النوعين ، ممن يتربى في الزينة لنقصه ، ليداري بها نقص الكمال الذاتي ، وممن هو ضعيف الحجة ، ناقص العقل ، ولا شك أن الثاني أبعد في الإنكار ، وأدل على التجهيل ، وإذا عطف على «اتخذ» كان الإنكار أن يقع ذلك من الله ، بحيث يتخذ لنفسه البنات ومن هن بهذا النقص ، على سبيل الجمع ، والترقي من منكر إلى ما هو أشد إنكارًا وهو الذي مال إليه الزمخشري كما قال السعد في حاشيته على الكشاف : «قوله (ثم قال : أو يجعل) إشارة إلى أن(من ينشأ) فاعل فعل محذوف معطوف على اتخذ بتوسيط الهمزة لمزيد الإنكار» [1] .

الواو في الجواب الإنكاري :

لهذه الواو الداخلة على النفي في الجواب الإنكاري نكتة بالغة الدقة ، بحيث لو أُسقطت لذهبت ببلاغة العبارة ، وسحر البيان فيها ، وليست بلاغتها في تكثير المعنى بتقليل اللفظ عن طريق الحذف أو التقدير فحسب ، بل في دلالتها على معان مقصودة بالإنكار والتوبيخ لا توجد لو تجرد الأسلوب منها ، ومن أمثلة ذلك :

قوله تعالى على لسان قارون : ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ﴾ (القصص:٧٨) ، حاول أن تتصور جواب الله على ادعاء قارون العلم بغير واو ، ماذا ترى ؟ إنه يصبح ردًّا غايته تنبيه قارون إلى مصير الأمم السابقة ، ممن كانوا أكثر منه قوة ، وأشد بأسًا ، وتقريره بهذه الحقيقة الغائبة عنه ، وتضيع نكتة التوبيخ على قولته الآثمة وتجهيله عليها ، بإبراز التناقض بين ادعائه العلم وجهله بما هو معلوم لأقل الناس علمًا ومعرفة ، بما يسمعونه من أقاصيص ،

---

(١) حاشية السعد ٢/٧٣٠ .

وما يشاهدونه من آثار الهالكين ، فكأنه قيل له : كيف يكون لديك هذا العلم الذي تزعمه ولا تعلم هذه البديهة المعروفة لعامة الناس ؟ فالواو على هذا نقض لدعواه العلم ، والهمزة لإنكار الجمع بين ادعائه العلم ، وجهله بمصائر الأمم السابقة ، وهما نقيضان .

ووجه آخر : أن تكون الهمزة للتقرير ، فيثبت له علمه عن طريق التوراة ، بقصص الهالكين من الطغاة ، وتدل الواو على إبطال ادعائه العلم ، وتكون الهمزة لإنكار الجمع بين الاغترار بالقوة وعلمه بمصير الطغاة ، ممن كانوا أقوى منه وأشد بأسًا . وفي كلا الوجهين الواو دالة على توجه الإنكار على المعطوف عليه ومشعرة بالتناقض بينه وبين المعطوف . وقد أشار البيضاوي إلى الوجهين في قوله : « ﴿ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ﴾ تعجب وتوبيخ على اغتراره بقوته وكثرة ماله مع علمه بذلك ، لأنه قرأه في التوراة ، وسمعه من حفاظ التواريخ ، أُورد لادعائه العلم وتعظمه به ، بنفي هذا العلم عنه ، أي أعنده مثل ذلك العلم الذي ادعى ولم يعلم هذا حتى يقي به نفسه مصارع الهالكين »[1] .

ومما تدل فيه الواو على إنكار المعطوف عليه مع التقرير بالمعطوف قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾ (البقرة:٢٦٠) . فقد جرى الحوار بين إبراهيم وربه على عرف السامعين لطفًا بهم ، ليظهر من جواب إبراهيم حقيقة ما أراد من سؤاله رؤية إحياء الموتى ، وبناء على هذا العرف أدخل الواو في قوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن ﴾ ، فالله تعالى يعلم صدق إيمان إبراهيم ، ولكن لما كان ظاهر سؤاله الرؤية يتناقض مع إيمانه ، وقعت الواو إبرازًا لهذا التناقض ، بين طلب الرؤية وكونه مؤمنًا بحقيقة الفعل ، فأفادت إنكار واقع السؤال مع واقع الإيمان ، ولو تجرد التقرير من الواو لما أفاد هذا المعنى ، ولما كان إبراهيم في حاجة

---

(١) أنوار التنزيل ٢/٢٠١ الحلبي .

إلى قوله ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ ، إذ مجرد الإقرار يكفيه الجواب بقوله ﴿ بَلَىٰ ﴾ ، ولكن إنكار وقوع السؤال منه هو الذي دعاه إلى تعليل وقوعه بقوله : ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ ، وتقرير المعنى : لقد آمنت بالإحياء فلم كان هذا السؤال ؟ لذا قدر الكرخي المعطوف المحذوف (تسأل) ، «أي أتسأل ولم تؤمن؟»[1] . ومفهوم أن التقرير بالإيمان وتقدير دخول الهمزة على الفعل «تسأل» لإفادة إنكار هذا السؤال ، وهو كما قلت جرى على عرف السامعين ، وإلا فإن الله عالم بما أراد إبراهيم من سؤاله ، ولوجرى الأمر على علم الله لما كان هناك محل لهذا الإنكار ، ولا لهذا التقرير ، لذا يقول الزمخشري : «فإن قلت : كيف قال له ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن ﴾ وقد علم أنه أثبت الناس إيمانًا ؟ قلت : ليجيب بما أجاب به لما فيه من الفائدة الجليلة للسامعين»[2] ، وبذلك يتضح لك الفرق بين تقدير المعطوف عند أبي السعود وتقدير الكرخي له . يقول أبو السعود : ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن ﴾ عطف على مقدر ، أي : ألم تعلم ولم تؤمن؟»[3] .

ففي تقدير الكرخي إشارة إلى الربط بين التقرير والسؤال الواقع من إبراهيم، وفي تقدير أبي السعود قطع هذه الصلة ، وضياع نكتة العطف ، وهو تقدير لا جدوى منه ، لأن تقريره بالإيمان يغني عن تقريره بالعلم ، إذ إن الإيمان بالقدرة على الإحياء لا يقع إلا بعد العلم .

ولا يعنيني هنا أن تكون الواو عاطفة على مقدر أو عاطفة على المذكور قبلها ، لأن تقدير الفعل هو مجرد صناعة لفظية ، إذ هو مأخوذ من معنى الجملة السابقة ، وبلاغة الأسلوب دائرة مع المعنى بغض النظر عن تأويل المعطوف عليه بفعل من معنى الجملة ، أو العطف على الجملة نفسها ، لأنهما يؤولان إلى معنى واحد ، إنما الذي يعنيني أن الهمزة واقعة في الأصل لإنكار المعطوف عليه ، وهو سؤال إبراهيم ، سواء قُدر له فعل هو (يسأل) أو (سألت) قبل الواو ، أو جعل العطف على جملة قول إبراهيم ، فالمآل واحد ، ومعنى

---

(١) نقلاً عن الفتوحات الإلهية ٢١٦/١ .
(٢) الكشاف ٣٩١/١ .
(٣) إرشاد العقل السليم ٢٥٦/١ .

الجمع الذي أفادته الواو العاطفة هو إنكار أن يجتمع السؤال عن كيفية الإحياء مع الإيمان بقدرة الله على هذا الفعل .

ومثل الآية مع الفارق بين خطاب المؤمن وخطاب الكافر قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾ (القصص:٤٨) .

فالواو بعد همزة التقرير إبطال لقولهم السابق ، وإنكار أن يقع منهم ، مع إقرارهم بما يناقضه ، فهم يطالبون محمداً عليه السلام بمعجزات كمعجزات موسى ، في حين أنهم كفروا بهذه المعجزات ، ولو رحت تحذف الواو لكانت الهمزة لمجرد التقرير ، ويضيع الإنكار والتوبيخ على قولهم السابق .

وقد صرح الإسكافي بالفرق بين ما يرد فيه الواو وما يتجرد منها في قوله : « وكل ما فيه (واو) مثل ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ ﴾ ، فهو تنبيه على ما تقدمه في التقدير أمثال له منبهة لكثرتها ، فالتبكيت فيه أعظم ، فهذا كله في المشاهد وما في حكمه ، وما ليس فيه (واو) مثل ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ ﴾ فهو ما لم يقدر قبله ما يعطف عليه ما بعده ، لأنه من باب ما لا يكثر مثله» [1] .

فهو بذلك يشير إلى بلاغة الواو ، حيث يكون التبكيت بها أعظم ، وهو ثانيًا يعلل وجود الواو حين يُقرَّرُ بها أمرٌ مُشاهَدٌ لا يصح إنكاره ، بكونها أوقع في التبكيت والتوبيخ ، وحين يكون الأمر معلومًا بدلالة عقلية لا تتيسر إلا لأولي الألباب تتجرد الهمزة من الواو لأن التوبيخ والإنكار أقل .

وأضيف إلى ذلك أنه مع وجود الواو يراعى إبطال قول أو فعل سابق بالاستدلال على نقيضه مما لا ينكره المخاطب ، ليكون الجمع بين النقيضين أشد إنكارًا وأعظم تبكيتًا ، فإذا لم يراع ذلك جاءت الهمزة مجردة من الواو ، وهذا يفسر لنا ما أشكل أمره على الإسكافي من ورود الواو والتجرد منها في آيتين متشابهتين ، وكلاهما من المشاهدات ، وهما قوله تعالى في سورة النحل :

---

(١) درة التنزيل ص ١٠٩ .

﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ ﴾ (النحل:٧٩) ، وقوله في سورة الملك : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ (الملك:١٩) . يقول الإسكافي : «فما بالهما اختلفا من حيث يجب أن يتفقا ؟ والانفصال أن يقال إنا عللنا موضع ألم بما يوجب أن يكون هذا الموضع من أماكنها ، ألا ترى أنا قلنا هو كل موضع ينبهون عليه ابتداء من غير تنبيه على شيء مثله مما قبله ، فعللنا المشاهدات بما يخرج هذا عنها ، لأن قبل هذه الآية ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ ﴾ (النحل:٧٨، ٧٩) ، فبنيت هذه الآية على الآية التي أخبر الله فيها عن أول أحوال الإنسان ، وأنه أخرجهم أطفالاً صغارًا من بطون أمهاتهم لا يعلمون منافعهم فيقصدوها ولا مضارهم فيجتنبوها ، ثم بصرهم حتى عرفوا ، ونبههم على ما يشاهده كل حي من تصرف الطير في الهواء ، وعجزه عن مثل ذلك ، وكان هذا مقرونًا بأولي الأحوال ، ولم يتقدمه أمثال له يقع التنبيه عليها قبله ، فيكون في حكم ما يعطف على ما تقدمه»[1] .

فكأنه يريد القول بأن الآية واردة على سنن تقريرهم بقدرته تعالى ، متنقلاً بين ما هو معلوم باستدلال عقلي وما هو مشاهد من واقع القدرة المبصر بالعين ، وليس الغرض إلى إنكار فعل أو قول وقع منهم ، بخلاف الآية في سورة الملك ، فإنها جاءت ردًّا لمعتقد ، وإبطالاً لتكذيب ، حيث جاء قبلها قوله تعالى : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾ وَلَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿١٨﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ ﴾ (الملك:١٦-١٩) ، فالواو جاءت إنكارا لتكذيبهم بعذاب الله ووعيده وقدرته على إتيانه بالعذاب من فوقهم أو من تحت أرجلهم ، مع ما يشاهدونه من دلائل القدرة

---

(١) درة التنزيل ص ١٠٩ ، ١١٠ .

الماثلة أمامهم في الطير المسخـرة في جو السمـاء لا يمسكهن إلا الله ، وهو ما لم يتحقق في آية النحل .

أما الواو في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ (الروم:٣٧) ، فقد علل الإسكافي وجودها ، مع أن بسط الرزق وتقتيره من المعقولات بأن آثارهما لما كانت (ترى وتشاهد من أحوال الغني والفقير ، صار أمرهما كالمشاهدات ، فكانا مما شوهدت أمثالهما فعطف عليها » [1] .

وأقول إن الغرض من الواو هو إنكار ما وقع قبلها ، مع الإقرار بما يرون من آثار رزق الله ، حيث سبقت الآية بقوله ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (الروم:٣٦) ، فأنكر الله عليهم البطر بالغنى والقنوط بالفقر ، مع علمهم بأن بسط الرزق وتقتيره بيده وحده ، وواقع بمشيئته ، فهو إنكار لواقع أفعالهم مع مناقضته لما يعلمون ويشاهدون .

والحق الذي أراه أن تعليل الإسكافي بأن المشاهد وما في حكمه يأتي بالواو، وما يكون علمه بالاستدلال والفكر يأتي بغير واو ـ ليس قياسًا مطردًا ، بدليل أنه علل ترك الواو في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ (الأنعام:٦) بأن الطريق إلى العلم به الاستدلال لا المشاهدة ، على حين أن مثله جاء في القرآن بالواو ، في قوله تعالى ردًّا على ادعاء قارون العلم والتفاخر به ﴿ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ﴾ (القصص:٧٨) ، وكذلك جاء في موضع آخر قوله ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ ﴾ (السجدة:٢٦) ، بل إن هناك ما هو أوضح في كـونـه استدلالاً يعتـمـد على الفـكـر والعقل وقد جاء بالواو ، كقوله تعالى :

---

(١) درة التنزيل ص ١١٠ .

﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ (يس:٨١)، فإن الاستدلال بخلق السموات والأرض على قدرته على الإعادة ، مما طريقه النظر والفكر لا المشاهدة ، ومع ذلك فقد جاء بالواو .

فالقياس الذي يمكن الاعتماد عليه في هذا الموضع ، هو أنه إذا كان القصد إلى إنكار قول أو فعل سبق ، بإبراز التناقض بينه وبين ما دخلت عليه الهمزة لمزيد الإنكار والمبالغة في التوبيخ ، جيء بالواو ، وإذا أريد مجرد التقريع والتوبيخ على ما بعد الهمزة لم يكن ثمة مجال للإتيان بها ، وهذا يحدده السياق وحده . فهذا قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ (فصلت:١٥) ، فالغرض من الواو إنكار قولهم السابق وإبطاله بإظهار التناقض بينه وبين ما يجب أن يقر به العقلاء من أن الخالق أقوى وأقدر من المخلوق ، وهم لا ينكرون ، أو يجب أن لا ينكروا أنهم صنعة الصانع القادر ، فما بعد الواو مسلم به حقيقة أو ادعاء ، والمنكر هو ما قبلها ، والغرض من الجمع إبراز التناقض بين قولهم ، وما يقضي به إقرارهم ، فيكون الإنكار في أن يجتمع هذا وذاك .

وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ (يس:٧٨) ، حيث جاء قوله تعالى ردًّا عليه واستنكارًا له ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ (يس:٨١) ، وكلا المثالين ـ كما هو واضح ـ مما طريق العلم فيه الاستدلال بالنظر والفكر لا المشاهدة .

وهذان مثالان جاءت الواو في أحدهما ، وسقطت من الآخر ، والفعل بعد الهمزة فيهما واحد ، وهما خير شاهد على ما نقول .

الموضع الأول قوله تعالى : ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠٢﴾ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ (التوبة:١٠٢،١٠٤) .
فلم تجئ الواو في قوله ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ ﴾ لأن الغرض إلى تقريرهم بحقيقة رحمة الله في قبول التوبة عن عباده ، ولم يتقدمه قول أو عمل ينكر حتى تقع الواو موبخة عليه .

والموضع الثاني قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٩﴾ قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٥٠﴾ فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْۚ وَٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْ هَٰٓؤُلَآءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٥١﴾ أَوَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾
(الزمر:٤٩-٥٢) .

فلما سبقت الآية الأخيرة بادعاء الإنسان أن ما بين يديه من النعم هو نتيجة علمه وحده ، متناسيًا أنه فضل الله عليه ، جاء قوله ﴿ أَوَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ ﴾ بالواو إنكارًا لهذه القولة الآثمة ، وتوبيخًا عليها بإبراز تناقضها مع ما هو مسلم به ومعلوم بالضرورة من أن الله هو الرازق والقابض والباسط .

وتأمل قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿٨٣﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُواْ فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ ﴿٨٥﴾ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًاۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٨٦﴾ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾
(النمل:٨٣-٨٧) .

فقد جاء قوله ﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ ... ﴾ الآية ، معترضًا بين الحديث عن الحشر ، والنفخ في الصور ، تقريرًا ودليلاً على صحة البعث ، لأن من « شاهد في الآفاق تبدل ظلمة الليل المحاكية للموت بضياء النهار ، المضاهي للحياة ، وعاين في نفسه تبدل النوم الذي هو أخو الموت بالانتباه الذي هو مثل الحياة ، قضى بأن

الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور»[1] . فالآية اعتراض للتدليل على صحة البعث ، وليست إنكارًا لقول أو فعل سابق ، فلا مجال لواو العطف .

وفي مقابله قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُكَذِّبُوا۟ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٨﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ﴾ (العنكبوت:١٨،١٩) .

فواضح أن الغرض من دخول الواو هو إنكار تكذيبهم بالبعث ، مع وجود الدليل عليه ، والذي صار العلم به بمثابة الأمر المشاهد الذي لا ينكر .

يقول أبو السعود : « ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ﴾ كلام مستأنف مسوق من جهته تعالى للإنكار على تكذيبهم بالبعث مع وضوح دليله ، وسنوح سبيله ، والهمزة لإنكار عدم رؤيتهم الموجب لتقريرها ، والواو للعطف على مقدر أي : ألم ينظروا ولم يعلموا علمًا جاريًا مجرى الرؤية في الجلاء والظهور كيفية خلق الله تعالى الخلق ابتداء ، من مادة ومن غير مادة» [2] .

وقد جرى أبو السعود على مثل هذا التقدير الذي لا يبرز بلاغة الواو ، وتوجهها بالإنكار إلى المعطوف عليه ، بإبراز التناقض بينه وبين ما تقرر في علم المخاطبين ، وهو ما أبان عنه أبو السعود في الآية بقوله « مسوق من جهته تعالى للإنكار على تكذيبهم بالبعث مع وضوح دليله» ، وهو بالفعل الغرض من الإنكار ، لكن تقدير معطوف محذوف هو (ألم ينظروا) مخالف لهذا المعنى من ناحية ، ولا فائدة منه من ناحية أخرى ، لأن المعطوف المقدر والمعطوف عليه في حكم شيء واحد، فلم يضف هذا التقدير إلى المعنى شيئًا ، ولو قدره من نفس الجملة السابقة التي هي في الحقيقة المعطوف عليه ، لكان هكذا (أكذبوا ولم يروا) ، حتى يتوجه الإنكار ، كما قال ، إلى التكذيب مع وضوح الدليل . ونلاحظ أن هذه الآية مما طريق العلم فيه الاستدلال والفكر ،

---

(١) إرشاد العقل السليم ٣٠٣/٦ .

(٢) المصدر السابق ٣٤/٧ ، ٣٥ .

وقد جاءت بالواو ، والآية قبلها مما طريقه المشاهدة ، ومع ذلك لم تقترن فيها الهمزة بالواو .

وقد توقفت كثيراً أمام قوله تعالى من سورة يس ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (يس:٣١) ، وقوله بعد ذلك : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴾ (يس:٧١) ، ثم قوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ (يس:٧٧) ، حيث لا يظهر قبل الآيتين الأخيرتين ما يتوجه الإنكار إليه ، كما هو الغرض من واو العطف ، فاضطر بعض المفسرين إلى تقدير معطوف لا تظهر معه بلاغة العطف . يقول أبو السعود : « ﴿ أَلَمْ يَرَوْا ﴾ الهمزة للإنكار والتعجيب ، والواو للعطف على جملة منفية مقدرة مستتبعة للمعطوف أي : ألم يتفكروا؟ أو : ألم يلاحظوا ولم يعلموا علمًا يقينيًا) [1] ، وكذلك فعل في الآية الأخيرة .

وما أراه أن تقدير فعل مستتبع للمعطوف هو مجرد صناعة لفظية ، لا تظهر معها بلاغة الواو ، فهو ليس سوى محاولة لتصحيح العطف حتى لا يقال بزيادة الواو كما ذهب البعض ، والذي دفع أبا السعود وغيره ممن يلجأون إلى تقدير فعل من معنى المعطوف هو جعلهم الآية استئناف حجاج جديد غير مردود على ما قبله ، فاضطروا إلى تقدير فعل مستتبع لما بعد الواو ، ودال على معناه ، مع أن الظاهر تقدير الفعل من الجملة السابقة أو العطف عليها ، لكن كيف يتأتى ذلك وقد صرح أبو السعود في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ ﴾ أنه (كلام مستأنف)[2]، والاستئناف يعني عنده بدء كلام جديد لا يصح معه العطف على ما قبله ، إذ هو مقطوع عنه ؟

وأرى ـ كي تتلاءم معاني النظم ويظهر ترابطها ـ أن تعطف الآيتان الثانية

---

(١) إرشاد العقل السليم ١٧٨/٧ .

(٢) المصدر السابق ١٨٠/٧ .

والثالثة على الأولى ، وهي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ، ولا يضر الفاصل الطويل بين المعطوف والمعطوف عليه . وقد أجاز الزمخشري وغيره العطف مع فاصل أطول ، خاصة أن الآيات كلها احتجاج على مكذبي الرسل ، ومنكري البعث ، وما بين المتعاطفات ليس غريبًا عنها ، بل هو أدلة منتظمة معها لإبطال عقيدة الشرك ، ويكون الغرض من الواو الترقي في الإنكار ، والتعجيب والتوبيخ ، حيث جاءت الأولى توبيخًا على عدم تفكرهم فيما وقع لغيرهم ، ثم ترقى الإنكار في الثانية إلى التوبيخ على عدم التفكر في النعم التي بين أيديهم ؛ من خلق الأنعام ، وتذليلها لركوبهم ، ومنافعهم ، ثم تطور الإنكار إلى مزيد من التوبيخ على عدم إدراك نعمة الله ، وقدرته في أنفسهم ، وهو خلقهم من نطفة هي ماء مهين ، تخاصم من خلقها ، مع كونها أثرًا من آثار قدرته ، وهذا ما نقله الجمل في قوله ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا ﴾ فقال : «وقوله (للعطف) قال بعضهم ، أي على ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ ﴾ ، وهذا هو المناسب لصنيع الشارع ، حيث جعل الواو مؤخرة من تقديم ، وبعضهم جعل المعطوف عليه مقدرًا ، تقديره : ألم يتفكروا أو لم يلاحظوا ولم يروا إلخ ، فتكون الواو عاطفة على هذا المقدر ، فعلى هذا تكون الهمزة في محلها ، وقد عرفت أنه لا يناسب صنيع الشارح» [1] .

وقد ذهب الزمخشري إلى مثل هذا العطف مع الفاصل الطويل في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا ﴾ (آل عمران:١٦٥) ، حين لم يجد في الآية قبله ما يعطف عليه،لأن قوله تعالى:﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (آل عمران:١٦٤) لا يتوجه إليه الإنكار . قال الزمخشري : «فإن قلت : علام عطفت الواو هذه

---

(١) الفتوحات الإلهية ٣/٥٢٤ .

الجملة ؟ قلت : على ما مضى من قصة أُحُد من قوله ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾» [1].

وقد علق صاحب الكشف عليه بقوله : «وذلك لأنه لم يتخلل بينهما شيء أجنبي ، فأحسن تدبره» [2]. ويكون الغرض من دخول الواو إنكار ما وقع منهم من كوارث ، وهذا هو المعطوف عليه . وقد أجاز الزمخشري في هذه الآية وجهًا آخر ، حيث قال : «ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف ، كأنه قيل : أفعلتم كذا وقلتم حينئذ كذا»[3]، وهو لا يختلف عن سابقه إلا من حيث الصناعة اللفظية ، لأن الإنكار في الوجهين متوجه إلى ما مضى من قصة أُحُد ، غير أن العطف في الأول على القصة بلفظها ومضمونها ، وفي الثاني تقدير فعل من معناها لأن قوله «أفعلتم كذا» يشير إلى ما وقع منهم في هذه الغزوة التي قصَّها الله قبل هذه الآية .

أما أبو السعود فقد قطع الصلة بجعل الآية استئنافًا ، فاضطر إلى تقدير فعل من معنى المعطوف كغالب تقديراته . يقول أبو السعود : «﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ﴾ كلام مبتدأ مسوق لإبطال ما صدر عنهم من الظنون الفاسدة ، والأقاويل الباطلة ، الناشئة منها إثر إبطال بعض آخر منها ، والهمزة للتقريع والتقرير ، والواو عاطفة لدخولها على محذوف قبلها)» ، إلى أن يقول : «والمعنى : أحين أصابكم من المشركين نصف ما قد أصابهم منكم قبل ذلك جزعتم وقلتم» [4].

فالفعل المعطوف عليه قدَّره «جزعتم» ، وهو راجع إلى معنى ﴿ قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ﴾ ، وقد اضطر إليه بناء على جعله الآية مستأنفة مقطوعة مما قبلها ، مما جعل الأمر يلتبس على الجمل ، فيظن أن الواو عنده للاستئناف مع أن أبا السعود صرح بجعلها عاطفة على محذوف . يقول الجمل في تفسير هذه الآية : «والواو التي بعد الهمزة للاستئناف كما قاله أبو السعود» [5].

---

(١) الكشاف ٤٧٧/١ .
(٢) الكشف ٥٧٩/١ .
(٣) الكشاف ٤٧٧/١ .
(٤) إرشاد العقل السليم ١٠٨/٢ .
(٥) الفتوحات الإلهية ٣٣٣/١ .

الفرق بين تقدم الهمزة وتوسطها بين المتعاطفين :

قد يقال : إذا كان الغرض من العطف وقوع الإنكار على المتعاطفين معًا فلماذا توسطت الهمزة ؟ ولِمَ لَمْ تتقدم عليهما معًا ؟ وهل ثمت فرق بين وقوعها متقدمة ، ووقوعها متوسطة ؟

والجواب : أن الهمزة حين تقع متقدمة يتوجه الإنكار إلى المعطوف عليه أصالة ، وإلى المعطوف بالتبعية ، أما إذا توسطت فإن الإنكار يتوجه إلى المعطوف قصدًا ، إما على سبيل الاستقلال ، وإما على سبيل أنه المقصود أصالة ، والمعطوف عليه تبعًا . وقد أشار إلى غرض الاستقلال صاحب الكشف كما نقله الألوسي في قوله تعالى ﴿ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ (الكهف:١٠٢)، حيث قال : « فحسب معطوف على كانت ، وكانوا ، دلالة على أن الحسبان ناشئ عن التعامي ، والتصامّ ، وأدخل عليه همزة الإنكار ذمًّا على ذم ، وقطعًا له عن المعطوف عليهما لفظًا لا معنى ، للإيذان بالاستقلال المؤكد للذم» [1]، والفاء والواو في إفادة هذا المعنى أخوان .

وقد أشار الشهاب إلى الوجه الثاني ، وهو القصد إلى المعطوف باعتبار أن المعطوف عليه ناشئ عنه ، ومترتب عليه ، كما نقلناه عنه آنفًا في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۝٦٦ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ .

أو يكون القصد إلى المعطوف باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه ، فيبدو وكأنه محط الإنكار ، وهو ما أشار إليه الجونفوري بقوله : « وذهب البعض إلى أن العطف على ما قبل الاستفهام من الكلام ، إلا أنه أدخل الهمزة بين المعطوفين بقصد التوبيخ على المعطوف ، باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه» [2] .

---

(١) روح المعاني ٤٦/١٦ .

(٢) الفرائد في شرح الفوائد ص ١٤٤ .

ولكون دخول الهمزة على المعطوف يفيد الاستقلال والقصد إليه أصالة ، كررت الهمزة في قوله تعالى : ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٤٧ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ (الواقعة:٤٧،٤٨) ، مما يشير إلى أن المعطوف أحق بالإنكار ، لأنه أكثر بعدا ، وأشد إحالة ، في نظر منكري البعث ، وهذا هو السر الذي لم تتوسط من أجله الهمزة في قوله تعالى : ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ (النمل:٦٧) ، لأن كون آبائهم ترابًا ليس أحق بالإنكار من كونهم ترابًا ، كما كان إنكار بعثهم كذلك ، فتساويهم معهم في المصير إلى التراب أمر مقرر ، والحديث معهم لا مع آبائهم ، فذكر الآباء جاء على سبيل التبعية . وربما تتقدم الهمزة لأن القصد إلى إنكار المعطوف وحده ، وذكر المعطوف عليه لزيادة الإنكار والتوبيخ ، دون أن يكون محل إنكار ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (البقرة:٤٤) ، وأمر الناس بالبر ليس مما ينكر أو يوبخ صاحبه عليه ، ولو انفرد عن المعطوف لصار مدحًا لا ذمًّا ، وإنما الإنكار والتوبيخ على المعطوف ، ولكن لما كان من يأمر الناس بالبر ولا يأتيه ، أفظع وأحق بالذم ، جيء بالمعطوف عليه لزيادة التقريع والذم ، ولذا يقول أبو السعود : « ومدار الإنكار والتوبيخ هي الجملة المعطوفة دون ما عطفت هي عليه» [1] ، وهذا موضع لا يصلح فيه توسط الهمزة ، لأن إفادة استقلال المعطوف تعني صحة توجه الإنكار إلى المعطوف عليه وهو ليس مرادًا .

وربما يذكر المعطوف للمبالغة والكمال في استحقاق الإنكار ، ودخول الهمزة عليه ينافي هذا الغرض ، لأنه مذكور تبعًا لا استقلالاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ (الأعراف:١٩١) ، فإن القصد بالإنكار إلى المعطوف عليه ، لأن من شأن المعبود أن يكون له الفضل في إيجاد العباد ، وهذا يقتضي أن يكون هو الخالق ، فإشراكهم ما لا يخلق كاف في الإنكار عليهم عبادة من لا يستحق العبادة ، لكنه لما أريد بيان كمال عجز

---

(١) إرشاد العقل السليم ٩٧/١ .

معبوداتهم ، ومنافاة حالها للألوهية ذكر المعطوف لإفادة هذه المبالغة . يقول الألوسي : «﴿ وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ والجملة عطف على ﴿ مَا لَا يَخْلُقُ ﴾ ، والجمع بين الأمرين لإبانة كمال منافاة حال ما أشركوه لما اعتقدوه فيه ، وإظهار غاية جهلهم»[1] .

فالأصل إذن أن يكون المعطوف تابعًا للمعطوف عليه ، ومترتبًا عليه ، فإذا جاء على الأصل دخلت الهمزة على المعطوف عليه لأنه الأصل والمتبوع ، وإذا أريد مخالفة ذلك بالتنبيه على استقلال المعطوف أو القصد إليه أصالة ، والمعطوف عليه تبعًا ، كان أولى بدخول الهمزة عليه إشارة إلى هذا الغرض .

الواو المتوسطة بين الهمزة ولو الوصلية :

اختلف آراء النحاة والمفسرين في هذه الواو ، أهي للحال ؟ وعاملها أهو الجملة المذكورة قبلها ؟ أم فعل مقدر بعد الهمزة ؟ أو هي عاطفة والمعطوف عليه حينئذ هل هو الجملة المذكورة قبلها ، أو جملة تقدر بعد الهمزة ، أو هي اعتراضية ؟

أقوال ثلاثة ، وإن تفرعت إلى أكثر من ذلك في تفصيلاتها ، وعطاء الواو يختلف باختلاف هذه الآراء . وقد لخص الطاهر بن عاشور هذه الآراء عند قوله تعالى : ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (البقرة: ١٧٠)، وهو ما أنقله الآن بتصرف طلبا للإيجاز : «القول الأول : إنها للحال ، وإليه ذهب ابن جني والمرزوقي ، وصاحب الكشاف . قال ابن جني في شرح الحماسة عند قول عمرو بن معد يكرب :

لَيْسَ الجَمَالُ بِمِئْزَرٍ فَاعْلَمْ وَإِنْ رُدِّيتَ بُرْدًا

ونحو منه بيت الكتاب :

ـ عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبا ـ

---

(١) روح المعاني ١٤٢/٩ .

وذلك أن الواو وما بعدها منصوبة الموضع بـ(عَاوِدْ) ، كما أنها وما بعدها في قوله (وإن رديت بردًا) منصوبة الموضع بما قبلها (.....) ثم ظاهر كلام ابن جني والمرزوقي أن الحال في مثله من الجملة المذكورة قبل الواو ، وهو الذي نحاه البيضاوي هنا ، ورجحه عبد الحكيم ، وذهب صاحب الكشاف إلى أن الحال من جملة محذوفة ، تقديرها : أيتبعونهم ولو كان آباؤهم، وعلى اعتبار الواو واو الحال فهمزة الاستفهام في قوله ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ ﴾ ليست مقدمة من تأخير ، كما هو شأنها مع واو العطف (...) القول الثاني : أن الواو للعطف ، قيل على الجملة المتقدمة ، وإليه ذهب البيضاوي ، ولا أعلم له سلفًا فيه ، وهو وجيه جدًّا ، أي قالوا : بل نتبع ولو كان آباؤهم (...) ، وقيل العطف على جملة محذوفة ، ونسبه الرضي للجرميِّ ، وقدروا الجملة بشرطية ، مخالفة للشرط المذكور (...) القول الثالث : مختار الرضي أن الواو في مثله للاعتراض ، إما في آخر الكلام كما هنا ، وإما في وسطه ، وليس الاعتراض معنى من معاني الواو ، ولكنه استعمال يرجع إلى واو الحال» [1] .

ولي وقفة هنا مع ما نسبه إلى البيضاوي من القول بعطف الجملة على ما قبلها ، ذلك أن البيضاوي تابع الزمخشري في القول بأن الواو حالية ، وكان يقدر عامل الحال بمثل ما يقدره الزمخشري كما في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (المائدة:١٠٤) ، حيث يقول البيضاوي : «الواو للحال ، والهمزة حلت عليها لإنكار الفعل على هذه الحال ، أي أحسبهم ما وجدوا عليه آباءهم ولو كانوا جهلة ضالين» [2]، وهو نفس تقدير الزمخشري ، وهكذا في أمثاله حيث وجد في القرآن ، أما في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ في سورة البقرة ، فقد قال : «الواو للحال أو العطف ، والهمزة للرد والتعجيب ، أي لا ينبغي أن يكون اتباعهم لهم ،

---

(١) التحرير والتنوير ، الجزء الثاني ، الكتاب الأول ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) أنوار التنزيل ٢٩٥/١ الحلبي .

وهم جهلة لا يهتدون» [1] ، وربما تكون هذه الآية الوحيدة بين أمثالها التي صرح فيها بجواز العطف ، ولكنه لم يصرح بما إذا كان العطف على الجملة السابقة ، أو على معطوف محذوف مقدر، وهو الذي فهمه الشهاب منه في قوله تعالى : ﴿ قَلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ﴾ (الزخرف: ٢٤). يقول الشهاب : «وقوله (أتتبعون إلخ) هو على القول بأن الهمزة داخلة على معطوف عليه مقدر ، وهو معلوم مما قبله هنا» [2].

وما فهمه الشهاب أقرب إلى عبارة البيضاوي (أتتبعون آباءكم ولو جئتكم)[3]، لأنه صرح فيها بتقدير الفعل ، سواء فهم على أنه عامل الحال ، أو المعطوف عليه .

وليس هذا يعني أن أحدًا لم يقل بالعطف على ما قبله ، كما يوحي به قول صاحب التحرير والتنوير (لا أعلم له سلفًا) ، بل هو ما يفهم من كلام الفراء في قوله ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا ﴾ من سورة البقرة : «تنصب هذه الواو لأنها واو عطف ، أدخلت عليها ألف الاستفهام ، وليست بأو التي واوها ساكنة ، لأن الألف من (أو) لا يجوز إسقاطها ، وألف الاستفهام تسقط ، فتقول ولو كان ، أو لو كان إذا استفهمت» ، ثم يقول : «وهذه الواو في فتحها بمنزلة قوله ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ دخلت ألف الاستفهام على ثم ، وكذلك ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾» [4] .

وهو أيضًا رأي ابن عطية الذي تابعه فيه القرطبي . يقول ابن عطية : «والألف في قوله ﴿ أَوَلَوْ ﴾ للاستفهام ، والواو لعطف جملة كلام على جملة ، لأن غاية الفساد في الالتزام أن يقولوا نتبع آباءنا ، ولو كانوا لا يعقلون ، فقرروا على التزامهم هذا ، إذ هي حال آبائهم» [5] ، وهو ظاهر كلام أبي البقاء العكبري أيضًا[6] . أما قوله إن الواو الاعتراضية ليست شيئًا غير واو الحال ،

---

(١) أنوار التنزيل ٩٥/١ .
(٢) حاشية الشهاب ٤٣٩/٧ .
(٣) أنوار التنزيل ٤٣٩/٧ .
(٤) معاني القرآن ٩٨/١ .
(٥) المحرر الوجيز ٤٨٠/١ .
(٦) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٣١٦/١ .

فربما تأثر فيه بآراء بعض النقاد والأدباء ، كقول المرزوقي تعليقًا على بيت الحماسة :

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَقُولَنَّ فَوَارِسٌ وَقَدْ حَانَ مِنْهُم يَوْمَ ذَاكَ قِفُولُ

حيث قال المرزوقي : « ومفعول (يقولن) أول البيت الثاني ، وهو قوله (تركنا) واعترض بينهما بقوله (وقد حان منهم يوم ذاك قفول) ، وموضعه نصب على الحال » [1] .

فمثل ذلك يوهم أن الواو هنا اعتراضية ، وهي في نفس الوقت حالية ، فيكون مآلهما واحدًا ، وهو ليس يحدث كثيرًا ، مما جعل العصام يقول : « ومن لم يعرف الواو الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية ، ومثل هذا الاعتراض كثيرًا ما يلتبس بالحال ، والفرق دقيق » [2] ، وسيأتي لذلك مزيد بيان في موضعه إن شاء الله .

وقد حاول أبو حيان تفسير التعارض بين من يقول بالعطف ، ومن يقول بالحال تفسيرًا يجمع بين القولين . يقول أبو حيان : « وظاهر قول الزمخشري أن الواو للحال مخالف لقول ابن عطية إنها للعطف ، لأن واو الحال ليست للعطف ، والجمع بينهما أن هذه الجملة المصحوبة بـ(لو) في مثل هذا السياق هي جملة شرطية ، فإذا قال : اضرب زيدًا ولو أحسن إليك ، المعنى : وإن أحسن ، وكذلك : أعطوا السائل ولو جاء على فرس ، ردوا السائل ولو بشق تمرة ، المعنى فيها : وإن ، وتجيء (لو) هنا تنبيهًا على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها ، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل ، ولتدل على أن المراد بذلك وجود الفعل في كل حال ، حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل ، ولذلك لا يجوز : اضرب زيدًا ولو أساء إليك ، ولا : أعطوا السائل ولو كان محتاجًا ، ولا : ردوا السائل ولو بمائة دينار ، فإذا تقرر هذا فالواو في (ولو) في المثل التي ذكرناها عاطفة على حال مقدرة ، والعطف على الحال حال ، فصح أن يقال إنها للحال ، من حيث إنها عطفت جملة حالية

---

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٦٦/١ .

(٢) الأطول ٤٨/٢ .

على حال مقدرة ، والجملة المعطوفة على الحال حال ، وصح أن يقال إنها للعطف من حيث ذلك العطف ، والمعنى ـ والله أعلم ـ إنكار اتباع آبائهم في كل حال ، حتى في الحالة التي لا يتناسب أن يتبعوا فيها وهي تلبسهم بعدم العقل ، وعدم الهداية ، ولذلك لا يجوز حذف هذه الواو الداخلة على (لو) إذا كانت تنبيهًا على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها ، وإن كانت الجملة الواقعة حالاً فيها ضمير يعود على ذي الحال ، لأن مجيئها عارية من الواو يؤذن بتقييد الجملة السابقة بهذه الحال ، فهو ينافي استغراق الأحوال ، حتى هذه الحال ، فهما معنيان مختلفان ، والفرق ظاهر بين : أكرم زيدًا لو جفاك ، أي إن جفاك ، وبين أكرم زيدًا ولو جفاك»[1] .

ولا أعتقد أن هذه المحاولة في الجمع بين ما يراه الزمخشري وما يراه ابن عطية حلت إشكال هذه الواو ، لأن ابن عطية لا يقول بالعطف على محذوف مقدر مناقض للمذكور ، بل هو ممن يقول بالعطف على ما قبل الهمزة كما هو واضح فيما نقلناه عنه من قوله (أن يقولوا نتبع آباءنا ولو كانوا لا يعقلون) ، فما بعد الواو معطوف على قولهم المذكور ، وعليه فليست هناك حال مقدرة يعطف عليها حتى يمكن الجمع ، وإنما تصح ، ومحاولة الجمع هذه في مثل تقدير أبي السعود : «أيتبعون ذلك ولو لم يكن آباؤهم لا يعقلون شيئًا من الدين ، ولا يهتدون للصواب ، ولو كانوا كذلك»[2] .

فالخلاف الحقيقي ليس بين ما ذهب إليه الزمخشري من جعل الواو حالية وما ذهب إليه أبو السعود وغيره ممن يجعلون الواو عاطفة على حال مقدرة ، إذ الأمر في ذلك سهل ميسور ، لأن الحال على رأي الزمخشري هي ما بعد الواو ، وعلى رأي أبي السعود ما بعد الواو بعض الحال ، وليس في ذلك كبير خلاف ، خاصة إذا علمنا أن الزمخشري صرح بأن الواو الحالية هي في الأصل عاطفة[3]، وإنما الخلاف بين كونها للحال ، وكونها عاطفة على الجملة قبلها .

---

(١) البحر المحيط ٤٨١/١ .
(٢) إرشاد العقل السليم ١٨٩/١ .
(٣) الكشاف ٦٧/٢ .

ومكمن الإشكال ـ في نظري ـ راجع إلى عدم التمييز بين ما تقع فيه الواو بين كلامي متكلمين ، الثاني ردٌّ ، وإبطال للأول ، وبين ما تقع فيه الواو مع لو غير مسبوقة بالهمزة في كلام واحد ، بمعنى أن هناك فارقًا بين قوله تعالى : ﴿ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (البقرة: ١٧٠) وبين قوله تعالى : ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِن بَعْدُ وَلَا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ (الأحزاب: ٥٢) .

فقد صرح الزمخشري في الموضعين بأن الواو فيهما واو الحال ، قال في الأولى : «﴿ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ ﴾ الواو للحال ، والهمزة بمعنى الرد والتعجيب ، معناه : أيتبعونهم ، ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا من الدين ، ولا يهتدون للصواب»[1]. وقال في الثانية : «﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ ﴾ في موضع الحال من الفاعل وهو الضمير في ﴿ تُبَدَّلَ ﴾ ، لا من المفعول الذي هو ﴿ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ ، لأنه موغل في التنكير وتقديره : مفروضًا إعجابك بهن»[2].

والموضعان مختلفان ، إذ في الآية الأولى جاءت الهمزة لإنكار قولهم السابق، ولكنها دخلت على الواو إشعارًا بأن كون المقلدين بهذه الصفة أدعى للتعجيب من حالهم ، وأذم في الاتباع ، لأن ما بعد الواو في غاية التنافي والتباين مع ما قبلها ، وفي ذلك مزيد إنكار وتوبيخ ، فالجملة الشرطية محققة الوقوع ، أما الآية الثانية فالمراد من الجملة الشرطية المبالغة في النفي ، بذكر جملة فرضية غير محققة الوقوع ، ولذا قدره الزمخشري «مفروضًا» إرادة لعموم النفي ، وهو الذي يمكن أن يقال فيه إنه معطوف على جملة محذوفة تقديرها: (إن لم يعجبك حسنهن ولو أعجبك)، لأن الغرض إفادة عموم النفي ، أما تقدير : (إن لم يكونوا غافلين ولو كانوا غافلين) في الآية الأولى ، فهو تقدير لا يخدم المعنى ، بل يضرُّ به ، لأن الغرض إلى إنكار التقليد في حالة كون المقلدين على هذه الصفة الذميمة ، وكان يمكن أن يصلح هذا التقدير لو

---

(١) الكشاف ١/٣٢٨ .

(٢) المصدر السابق ٣/٢٧٠ .

لم يكن هذا ردًّا عليهم ، وذمًّا لهم ، بأن كان من جملة كلامهم ، بحيث يقولون : نتبع ما ألفينا عليه آباءنا ولو كان آباؤنا لا يعقلون شيئًا ، وحينئذ يكون الغرض التمسك بدين آبائهم في جميع الأحوال ، سواء كان آباؤهم جاهلين أو مهتدين ، والفرق بينهما واضح لا خفاء فيه ، وأحسب أن الزمخشري لم يقع في هذا اللبس ، كما وقع فيه غيره ، فكانت إشارته إلى الفرضية في آية الأحزاب ، وتنبيهه على الرد والتعجيب في الآية من سورة البقرة تمييزًا بين الموضعين ، ولك أن تقارن بين قوله (مفروضًا إعجابك بهن) وبين قوله في تقدير الحال من قوله تعالى في الحوار بين فرعون وموسى عليه السلام ﴿ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ۝ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ ﴾ (الشعراء:٢٩،٣٠) . قال الزمخشري : «الواو في قوله ﴿ أَوَلَوْ جِئْتُكَ ﴾ واو الحال دخلت عليها همزة الاستفهام ، معناه : أتفعل بي ذلك ولو جئتك بشيء مبين أي جائيًا بالمعجزة» [1] .

فإن إتيان موسى ـ عليه السلام ـ بالمعجزة أمر محقق ، وليس مستبعدًا ، ولذلك لم يقدر (مفروضًا) ، وربما يقول قائل : إذا كان الحال هنا أمرًا محققًا فلم دخلت «لو» التي تدل على الاستبعاد ؟ والجواب أن موسى أظهر ذلك في صورة الأمر المستبعد ، إطماعًا لفرعون ليغريه بالموافقة على طلبه ، حتى يلزمه بذلك الحجة ، ويفحمه بالإقرار على نفسه ، أما الغرض من صورة الاستبعاد التي أخرج عليها قوله تعالى : ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ ، فقد أشار إليه صاحب الكشف ، وإن عابه كغيره عدم الفصل بين ما هو إنكار وإبطال لقول سابق ، وبين ما هو مبالغة لإفادة عموم النفي . يقول الفارسي في الكشف : «قوله (معناه : أيتبعونهم ولو كان آباؤهم) ، أي : أيتبعونهم في حال فرضهم غير عاقلين ولا مهتدين ، كما قدر في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ : مفروضًا إعجابك بحسنهن ، وفائدته

---

(١) الكشاف ٣/١١٠ .

التصريح بأن هذا التقدير مناف للاتباع، وفيه طرف من الإنصاف، إذ لا تصريح بأنهم غير عاقلين بل تصريح بأن انتفاء العقل ينافي الاتباع ، ثم عليكم أن تتأملوا أن المنافي قائم أو لا ، والإتيان بكلمة (لو) في هذا الباب أكثر ، وقد يكون بـ(إنْ) في نحو : أكرمك وإن أهنتني ، والضابط أنه يقيد بالأبعد ليفيد الأقرب دلالة ، وهذا الذي آثره جار الله أولى من المنقول عن الجنزي أنه عطف على محذوف تقديره : أكرمك إن لم تهني ، وإن أهنتني مثلاً ، لأنه تكثير للحذف ، وتطويل للمسافة ، فقد قيل إن الشرط نقل إلى مجرد التسوية قيدًا على أنه حال» [1] .

وهذه نكتة بالغة الدقة في إخراج المحقق في صورة المستبعد للإنصاف والدعوة إلى التأمل ، والتنبيه على ضلال المخاطب من طرف خفي ، ولا يعيبه إلا حمل هذه الآية على آية الأحزاب ، وتكلف جعل الواو فرضية كما هي هناك ، وهو ما لا يُفهم من كلام الزمخشري .

والآن نأتي إلى الفرق بين جعل الواو حالية وجعلها عاطفة على ما قبلها ، وما يترتب عليه من وجوه البلاغة . والذي أراه أن جعل الواو حالية غرضه زيادة الإنكار والتعجيب من اتباع آبائهم بإظهارهم في أبعد الحالات وأشدها منافاة للاتباع ، وذلك بإظهار التناقض بين إصرارهم على التقليد ، ومنافاة حال المقلدين لأن يكونوا قدوة تتبع ، وفي ذلك مناداة على كمال الضلال ، وغاية الجهل ، وعلى ذلك تكون الهمزة لإنكار الواقع بمعنى ما كان ينبغي ذلك .

أما القول بعطف الجملة على ما قبلها ، فإن الغرض منه إظهار فساد ما هم عليه ، بتقريرهم به ، وفي ذلك مبالغة من جانب آخر ، وهو إظهارهم في مظهر من بلغ من الضلال والغفلة إلى حد أن يتبعوا من هم على هذه الصفة المنافية للاتباع وهم يعلمون ذلك من آبائهم ، فتكون الهمزة للتقرير ، لا للإنكار ، وهذا ما يتضح من قول ابن عطية السابق : «إن غاية الفساد في الالتزام أن

---

(١) كشف الكشاف ٣٣٩/١ .

يقولوا : نتبع آباءنا ولو كانوا لا يعقلون ، فقُرروا على التزام هذا ، أي هذه حال آبائهم» . وهو ما يتضح أيضا من تمييز الطيبي بين العطف والحال ـ كما نقله الألوسي ـ في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ ﴾ ، حيث قرر الطيبي قول الزمخشري بالحالية ، على أن الهمزة للإنكار ، ورأى هو صحة العطف على ما قبله ، بحيث تكون الهمزة للتقرير . يقول الألوسي : «وجعل بعضهم الواو للحال ، على معنى أن الجملة التي بعدها حال ، أي : أتفعل بي ذلك جائيًا بشيء مبين ، وهو ظاهر كلام الكشاف هنا ، وظاهر كلام الكشف أن الاستفهام للإنكار ، على معنى : لا تقدر على فعل ذلك ، مع أني نبي بالمعجزة ، والظاهر تعلق هذا الكلام بالوعيد الصادر من اللعين ، وذلك في تفسيره ، إشارة إلى جعله عليه السلام من المسجونين ، فكأنه قال : أتجعلني من المسجونين إن اتخذت إلهًا غيرك ، ولو جئتك بشيء مبين ، وعلى ذلك حمل الطيبي كلام الكشاف ثم قال : يمكن أن يقال إن الواو عاطفة ، وهي تستدعى معطوفًا عليه ، وهو ما سبق في أو المكالمة بين نبي الله تعالى وعدوه ، والهمزة مقحمة بين المعطوف والمعطوف عليه للتقرير ، والمعنى : أتقر بالوحدانية وبرسالتي إن جئتك بعد الاحتجاج بالبراهين القاهرة ، والمعجزات الباهرة»[1] .

وكما كان الإنكار في قوله ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ إنكارًا للواقع ، كذلك يأتي الإنكار للوقوع كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴾ (الأعراف:٨٨) .

فالعودة إلى ملتهم ليست أمرًا واقعًا ولا متوقعًا ، وإنما الهمزة لإنكار أن يقع ذلك في حال وجود ما ينافيه ، وهو الكراهة لهذه الملة ، وقد جرى البعض على عادتهم في تقدير محذوف يعطف عليه المذكور . يقول الألوسي :

---

(١) روح المعاني ٧٥/١٩ .

«والكلام ها هنا في تقدير : أنعود فيها لو لم نكن كارهين ، ولو كنا كارهين غير مبالين بالإكراه ، بالجملة في موضع الحال من ضمير الفعل المقدر ، والمآل : أنعود فيها حال عدم الكراهة وحال الكراهة إنكاراً لما تفيده كلمتهم الشنيعة بإطلاقها من العود على أي حالة ، غير أنه اكتفى بذكر الحالة التي هي أشد الأحوال منافاة للعود ، وأكثرها بعداً منه ، تنبيهًا على أنها هي الواقعة في نفس الأمر ، وثقة بإغنائها عن ذكر الأولى إغناء واضحًا ، لأن العود الذي تعلق به الإنكار حين تحقق مع الكراهة على ما يوجبه كلامهم فلأن يتحقق مع عدمها أولى»[1].

فكون عودتهم مع عدم الكراهة أولى تقدير للمعنى على فرض إسقاط الهمزة ، إذ لا يصح هذا التقدير إلا على أن يكون المراد (لتعودن في ملتنا ولو كنتم كارهين) ، وهو صحيح عند إسقاط الهمزة ، لكن مع وجودها يكون الغرض إنكار أن يعيدوهم وهم على هذه الحال من كراهتهم لملتهم ، وهو الذي يُشعر به كلام الزمخشري في مثل هذا الموضع . وقد أشار أبو السعود إلى أن التقدير على جعل الواو عاطفة على محذوف قبل دخول الهمزة حيث قال : «وأما الاستفهام فخارج عنه وارد عليه لإبطال ما يفيده ، ونفي ما يقتضيه ، لا أنه من تمامه كما في صورة النفي»[2] .

وهذا بناء على القول بإقحام الهمزة على المعطوف بعد تمام العطف ، وهو ما أشار إليه السعد بقوله : «ولا ينبغي أن يخفى على المحصل أن هذا مراد من قال هذه الهمزة مقحمة مزيدة لتقرير معنى الإنكار أو التقرير ، أي مقحمة على المعطوف ومزيدة بعد اعتبار عطفه ، ولم يرد أنها مزيدة بمنزلة حروف الصلة ، غير مذكورة لإفادة معناها»[3] .

---

(١) روح المعاني ٣/٩ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٢٥٠/٣ .

(٣) حاشية السعد ٤٠٨/٢ .

وقد أهمل المفسرون الفرق بين هذه الواو التي تقع بين كلامين ، والواو التي تقع بين جملتين لمتكلم واحد ، كما أهملوا في تقديراتهم الفرق بين ما أدخلت عليه همزة الإنكار وما تجرد منها .

ولنتأمل الفرق بين قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (يونس:٤٢) وبين قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (البقرة:١٧٠). فما بعد الواو في الآية الأولى جزء من كلام المتكلم نفسه ، وما بعد الواو في الثانية كلام متكلم آخر ، وكلاهما في حيز همزة الإنكار ، وبين الموضعين فرق لا يخفى على المتأمل ، مع أن ما بعد لو في الموضعين محقق الوقوع ، وليس مفروضًا ، فالغرض من الشرطية في الأولى المبالغة في إنكار الوقوع بزيادة الجمع بين كونهم صمًّا لا يسمعون ، وكونهم مجردين من الوعي بانتفاء العقل عنهم ، وكلا الوصفين لو انفرد كاف في الإنكار ، ولكن الجمع يفيد المبالغة في انتفاء قبول ما يلقى إليهم ، وهو ما ينبئ عنه كلام البيضاوي : «﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾ تقدر على إسماعهم» ﴿ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ ، ولو انضم إلى صممهم عدم تعقلهم» [1] ، فالغرض من الإنكار متوجه إلى الجمع تحقيقًا للمبالغة ونفيًا لتوهم أي استجابة ، حتى لا يظن أن الأصم ربما يهتدي بعقله إن خانه سمعه ، وهو ما أشار إليه أبو حيان فقال : «أي : هم وإن استمعوا إليك صم عن إدراك ما تلقيه إليهم ، ليس لهم وعي ، ولا قبول ، ولا سيما قد انضاف إلى الصمم انتفاء العقل فحريٌّ بمن عَدِم السمع والعقل أن لا يكون له إدراك لشيء البتة ، بخلاف أن لو كان الأصم عاقلاً ، فإنه بعقله يهتدي إلى أشياء» [2] .

أما الآية الثانية فإن الإنكار فيها متوجه إلى الاتباع في هذه الحالة المذكورة بعد الواو ، إبطالاً لأصل الاتباع القائم على تقليد من ليس جديراً بالاقتداء به ،

---

(١) أنوار التنزيل ٤٤٨/١ الحلبي . (٢) البحر المحيط ١٦١/٥ .

وكأنه يقال لهم : قد يغفر لكم التقليد لو كان المقلد واعيًا مهتديًا للصواب ، لكن التقليد لمن لا يعقل ، ولا يهتدي ، أدل على جهل المقلد ، وأحق بالذم ، ومن ثَمَّ دخلت الهمزة على ما هو مقصد الإنكار ، على حين تقدمت الهمزة في الآية الأولى ، لأن الغرض إلى إنكار الجمع .

الواو مع الجملة الشرطية بدون همزة الاستفهام :

للواو التي لم تسبق بالهمزة مع الجملة الشرطية بلاغتها من وجه آخر ، فعلى حين تكون الواو مع الهمزة إبطالاً لقول أو فعل سابق ، بإبرازه في أشد حالات التناقض والتنافي مع المعطوف ، تأتي الواو مع الشرطية بدونها ، تحقيقًا وتأكيدًا لمعنى ما قبلها ، بإثباته أو نفيه في عموم الأحوال ، اكتفاء بذكر الأبعد للدلالة بطريق الأولوية على الأقرب تأكيدًا للمعنى بالمبالغة الفرضية .

فمن أهم ما يميز الشرطية التي لم تسبق بالهمزة أنها حال مفروضة ، وليست أمرًا واقعًا ، فالاستبعاد فيها على حقيقته بخلاف الاستبعاد مع الهمزة ، فإنه أمر محقق يخرج في صورة المستبعد مراعاة لحال المخاطب أو إظهارًا للإنصاف ، ودعوة للتأمل والتفكير تنبيهًا على ضلال المخاطب كما سبق .

فمثلاً قوله تعالى : ﴿ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ (لقمان:٢١) ، دعوة الشيطان آباءهم إلى عذاب السعير أمر متحقق في علم المتكلم ، لكنه أمر مستبعد في نظر المخاطب ، وإبرازه في هذه الصورة فيه دعوة إلى التيقظ ، والتنبيه على الضلال بالاستدراج إلى التأمل والتفكير حتى لا يدفعهم إلى العناد والصلف ، وقد أبرز القرآن هذا الإنكار في أشد صور التناقض والبعد ، فهم يتبعون من ليس له فكر مستقل ، إذ إن المقلدين هم أيضًا يقلدون ، ويقلدون من هو معروف بالإضلال والغواية في عرف الناس جميعًا ، وهو الشيطان ، وكأنه لا يريد طعنهم في آبائهم ، وهم مثال الفخر والعزة لديهم ، فينبههم إلى أنهم وقعوا في حبائل من أضلهم فلا يكونوا مثلهم .

أما حين تأتي الشرطية بغير الهمزة فإنها تكون مفروضة ومستبعدة على الحقيقة ، ولكن يصار إليها مبالغة في تأكيد المعنى . والمثال على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ (النساء:٧٨) ، فكونهم في بروج مشيدة مبالغة في تحقق إدراك الموت لهم مهما بالغوا في التوقي عنه ، « فإن الشيء إذا تحقق عند وجود المانع فلأن يتحقق عند عدمه أولى ، وعلى هذه النكتة يدور ما في (لو) الوصلية من التأكيد والمبالغة »[1].

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ (البقرة:٢٢١) ، فإن الغرض التأكيد على اختيار المؤمنات ، وتفضيلهن ، مهما كان في المشركات من المغريات مبالغة في رفضهن ، ولعل نكتة الفرض والاستبعاد ، هي تنبيه المؤمنين إلى أن مقاييس الإعجاب لديهم يجب أن تدور مع الإيمان حيث يدور ، وكأن الإعجاب بالمشركة مما يجب أن لا يكون ، لأنه لا يعتمد مقاييس الخلق والدين ، وبذلك يتأكد المعنى المراد . يقول السعد : « كلمة (لو) في مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ، ولا للمضي ، وكذا كلمة (إن) لا تكون لقصد التعليق والاستقبال ، بل المعنى فيها ثبوت الحكم البتة ، ولذا يقال إنه للتأكيد ، والواو عندهم للعطف على مقدر هو ضد المذكور ، أي لو لم يكن كذلك ولو كان كذلك ، وعند المصنف للحال »[2] .

وتأتي الجملة الشرطية المفروضة مبالغة في تأكيد الحكم المنفي ، كما تجيء لتأكيد الحكم المثبت ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (الإسراء:٨٨) ، فالجملة الشرطية مبالغة في تأكيد عدم قدرتهم

---

(١) إرشاد العقل السليم ٢/٢٠٥ .

(٢) حاشية السعد ١/٥٢٤ .

على الإتيان بمثل هذا القرآن ، وهي مبالغة على مبالغة ، لأن اجتماع الإنس والجن أمر مفروض أيضًا ، ولم يكتف بمجرد الاجتماع بل أكد باشتراط التناصر على تحدي القرآن ، ولعله هو السر الذي من أجله لم تذكر معهم الملائكة ، لأنهم حزب الله الذي لا يقع منه التحدي ولو على سبيل الفرض ، بخلاف الجن الذين كانت تتخيل فيهم العرب القدرات الخارقة وتستنصر بهم ، هذا فضلاً عن عدم إيمان المشركين بالملائكة .

ومثل هذه الواو مع الجملة الشرطية تقع غالبًا في كلام واحد بغرض تأكيده ، وإذا وقعت في كلامين فباعتبار أنهما في حكم متكلم واحد ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ (الكهف:١٠٩) فما بعد الواو من كلام الله مباشرة ، وما قبلها من الكلام الملقن لرسوله ، ولكنهما يؤولان إلى متكلم واحد ، لأن الكل من كلامه ، سواء على سبيل التلقين أو الخطاب المباشر ، ومن هنا جاءت الشرطية تأكيدًا لما قبلها . يقول أبو السعود : « ﴿ وَلَوْ جِئْنَا ﴾ كلام من جهته تعالى غير داخل في الكلام الملقن جيء به لتحقيق مضمونه ، وتصديق مدلوله ، مع زيادة مبالغة وتأكيد» [1].

---

(١) إرشاد العقل السليم ٥/٢٥١ .